

## مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال (دراسة ميدانية في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)

سامر هائل الصبّاغ<sup>1</sup>، حسين أحمد حدوح<sup>2</sup>

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال والمُصنّفة بموجب معايير التدقيق الدوليّة إلى مجموعتين رئيسيتين هما عوامل ذات صلة بالتقارير المالية الاحتيالية، وأخرى ذات صلة بسوء تخصيص الأصول؛ وذلك للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل ضمن مجتمع البحث المتمثل في مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. وقد وزعت تلك الاستبانات على عينة من مدققي الحسابات المعتمدين، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS)). خلصت الدراسة إلى أن هناك التزاماً متوسطاً بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية، في حين وجود التزاماً مرتفعاً بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول. وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء مدققي الحسابات المُعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الاهتمام الأكبر بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية والمتعلقة بكل من: الدوافع والضغوط، الفرص، والمواقف والتبريرات.

الكلمات الدالة: مخاطر الأخطاء الجوهرية، الاحتيال، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

### المقدمة

كانت ناجمة بسبب الاحتيال أو الخطأ (IFAC, 2012, ISA No. 240: Par.5).

تتناول هذه الدراسة مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة فقط عن الاحتيال؛ والذي من الممكن أن يكون إما كتقارير مالية احتيالية، أو كسوء تخصيص الأصول (Arens et al., 2014, P334)، حيث يتوجب على المدقق بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (240) تقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تدل على وجود مخاطر احتيال والتي من الممكن أن تنشأ من الحالات الثلاث الآتية: (IFAC, 2012, ISA No. 240: Par.A25):

- وجود دافع أو ممارسة ضغط لارتكاب الاحتيال.
  - وجود فرصة ملحوظة لارتكاب الاحتيال.
  - القدرة على تبرير فعل احتيالي.
- ولما كانت عملية تعديل طبيعة (Nature) وتوقيت (Timing) ومدى (Extent) إجراءات التدقيق تمثل استجابات

تفرّق معايير التدقيق الدوليّة بين نوعين من الأخطاء الجوهرية<sup>1</sup> هما: الأخطاء (Errors) والاحتيال (Fraud)؛ حيث تمثل الأخطاء المخالفات غير المتعمدة، بينما يمثل الاحتيال المخالفات المتعمدة (Arens et al., 2014, P145).

وقد ألقى معيار التدقيق الدولي (240: مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية) على عاتق المدقق الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء

1 باحث، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. Samer.Alssabagh@gmail.com

2 أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. Dr.hd61@Yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2015/9/10 وتاريخ قبوله 2015/12/22.

الرئيسيين الآتيين:

1. التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية؛ ويتفرع عن هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية هي الآتية:

1.1 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغوط.

2.1 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص.

3.1 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.

2. التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول؛ ويتفرع عن هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية هي الآتية:

1.2 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغوط.

2.2 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص.

3.2 التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتمال أثناء مرحلة التخطيط لتدقيق البيانات المالية، وما ينجم عن عملية التقييم من أثر في القرارات المتعلقة بحجم وطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق الواجب أدائها؛ مما يعد أمراً حيوياً لكل من شركات التدقيق والمستفيدين من تلك البيانات المالية على اختلاف أنواعهم.

مطلوبة من مدققي الحسابات كنتيجة لتقييم عوامل مخاطر الاحتمال (Mock et al., 2005, P59)؛ فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتمال في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

### مشكلة الدراسة

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساولين الرئيسيين الآتيين:  
1. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية هي الآتية:

1.1 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغوط؟

2.1 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص؟

3.1 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات؟

2. ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول؟ ويتفرع عن هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية هي الآتية:

1.2 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغوط؟

2.2 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص؟

3.2 ما مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات؟

### أهداف الدراسة

يمكن التعبير عن أهداف الدراسة من خلال الهدفين

## الدراسات السابقة

### أ. الدراسات العربية

3. دراسة (جعارة، 2012) بعنوان: "أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة - دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب والإجراءات المتبعة لاكتشاف أفعال الاحتيال - الغش عند إصدار البيانات المالية لدى مجموعة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، والعاملة في المدن الصناعية (عمان، إربد، الزرقاء) من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم عند اكتشاف فعل الاحتيال - الغش؛ حيث ركزت الدراسة على كل من عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية وسوء استخدام أصول الشركة، وهي عوامل تؤدي إلى فشل مدققي الحسابات الخارجيين في الكشف عنها. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع (95) استبانة على عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين اللذين قاموا بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن، استلم منها (60) استبانة، وبعد التدقيق في مدى استيفائها لشروط الدراسة والتحليل، تم استبعاد (10) استبانات غير صالحة، حيث بلغ العدد الصافي للاستبانات التي خضعت للتحليل (50) استبانة؛ أي ما نسبته (52.6%) من عدد الاستبانات التي تم توزيعها، وما نسبته (12.5%) من المجتمع الكلي للدراسة.

توصلت الدراسة إلى إثبات قدرة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد وإصدار التقارير المالية الاحتمالية، إضافة إلى أن برامج الحاسوب المتخصصة ببيانات الشركات المالية قد تؤثر إيجاباً في كفاءة إصدار بيانات مالية صحيحة.

4. دراسة (المومني وبدور، 2008) بعنوان: "مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه":

1. دراسة (المطر، 2013) بعنوان: "مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيال: دراسة ميدانية":

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام المحاسب القانوني الأردني في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والاحتيال في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات بمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على (250) مدقق حسابات خارجي في الأردن؛ استرجع منها (230) استبانة، أي بمعدل استجابة بلغ (92%)، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في الأردن يلتزمون بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية ويبدلون العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية والاحتيال.

2. دراسة (محمد، 2013) بعنوان: "دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية - دراسة ميدانية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة تضمنت ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها والتي من شأنها الحد من الاحتيال؛ ثم تم توزيع الاستبانة على عينة من أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية وعلى عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كلاً من ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام الموكلة إليها تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية.

كمصدر للمعلومات للاختبار ولا تزيد اعتمادها على تلك المؤشرات عندما تشير تلك المقاييس إلى عملية احتيال هامة.

- وجود مخاطر احتيال هامة ليست كافية بمفردها لزيادة اهتمام المدقق بالمقاييس غير المالية المتضاربة.
- المدققين قادرين على الاستجابة بشكل مناسب على عدم تناسق المقاييس غير المالية إذا اكنت الاستجابة فورية.
- تأثير الاستجابة الفورية عندما تكون مخاطر الاحتيال هامة هو أقوى عندما يتم الاعتماد على المقاييس غير المالية.

2. دراسة (Popova، 2012) بعنوان:

### “Integration of Fraud Risk in the Risk of Material Misstatement and the Effect on Auditors' Planning Decisions”

هدفت هذه الدراسة إلى الاستجابة لتساؤلات مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) بشأن كيفية الاستفادة بشكل أكثر فاعلية من تقييم مخاطر الاحتيال في عملية التدقيق؛ وذلك من خلال دمج مخاطر الاحتيال في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ودراسة تأثير ذلك على قرارات التخطيط في التدقيق. ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل عينة من أوراق العمل لمجموعتين من مدققي الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية إحداهما تقيّم المخاطر وتتخذ قرارات التخطيط بناء على النظرة التقليدية لمخاطر الأخطاء الجوهرية (الناجمة عن المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة)، والأخرى تستخدم النظرة الجديدة لمخاطر الأخطاء الجوهرية (الناجمة عن الخطأ والاحتيال).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المجموعة التي تتبنى النظرة الجديدة لمخاطر الأخطاء الجوهرية تقيّم مخاطر الأخطاء الجوهرية بشكل أعلى من المجموعة التي تستخدم النظرة التقليدية؛ وبالتالي فإنها تقوم بتوسيع خطط التدقيق الخاصة بها أثناء التخطيط، كما أنها تقوم بأداء المزيد من إجراءات التدقيق والتي تعتبر جديدة بالمقارنة مع الإجراءات المستخدمة من قبل أصحاب مجموعة النظرة التقليدية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المجموعة التي تتبنى

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة قصدية بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب (شركات) يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان؛ حيث تم توزيع (89) استبانة على العينة المختارة من أصل المجتمع الإحصائي البالغ (148) مدققاً، وتم استرداد (69) منها، أي بمعدل استجابة بلغ (77%). وقد أظهرت الدراسة أن مدققي الحسابات يتبعون الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش كما يحددها معيار التدقيق الدولي (240)، ويلتزمون أيضاً باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية والقضائية كما يحددها المعيار المذكور.

### ب. الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Brazel et al.، 2014) بعنوان:

### “Auditors' Reactions to Inconsistencies between Financial and Nonfinancial Measures: The Interactive Effects of Fraud Risk Assessment and a Decision Prompt”

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استجابة المدقق إلى التضاربات بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية مثل (حجم الموظفين، مساحة الإنتاج، والمقاييس التشغيلية... الخ) التي لم يتم تضمينها في صلب القوائم المالية ولكنها غالباً ما يكشف عنها في مكان آخر في صلب التقرير السنوي؛ وذلك أثناء تقييم مخاطر الاحتيال وتصميم الاستجابات الملائمة لها.

تمت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام المنهج التجريبي، وذلك من خلال دراسة وتحليل مجموعتين من البيانات إحداهما احتوت على مخاطر احتيال منخفضة والثانية احتوت على مخاطر احتيال مرتفعة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يأتي:

- قلة من مدققي الحسابات تستخدم المقاييس غير المالية

من (70) مدققاً أردنياً، ثم تم تحليل الاستجابات واختبار الفرضيات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية؛ كاختبار (t)، وحساب الوسط الحسابي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المدققين الأردنيين ملتزمون بتطبيق الإجراءات والاختبارات المطلوبة لدى عملية تقدير مخاطر التدقيق خلال عملية التدقيق، أي أنهم يقدرون مستويات كل من الخطر الملازم، خطر الرقابة، وخطر الاكتشاف.

5. دراسة (Blay et al., 2007) بعنوان:

**“The Effect of Fraud and Going-Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures”**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الترابط والتشابك بين التقييمات الأولية للمدققين الخاصة بمخاطر الاحتيال ومخاطر الاستمرارية وبين التخطيط وأداء تدقيق البيانات المالية، وتحديدًا تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية، وعملية إثبات الدلائل الخاصة بالتدقيق، وتوقيت ونطاق الأدلة الخاصة بالتدقيق التي تم جمعها.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بدراسة مجموعة بيانات تاريخية مأخوذة من كبرى شركات التدقيق العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم تحليل نتائج تقييم المدققين لمخاطر الأخطاء الجوهرية الخاصة بدائرة الإيرادات ضمن تلك البيانات.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي بين التقييمات الأولية لمخاطر الاحتيال ولمخاطر الاستمرارية وبين نتائج تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر متوسط لمخاطر الاحتيال في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، بالإضافة إلى وجود ارتباط بين تقييم المدققين لمخاطر الاستمرارية وبين نطاق وتوقيت أدلة التدقيق التي تم جمعها.

6. دراسة (Marczewski et al., 2005) بعنوان:

**“CPA’s Perception of the Impact of SAS 99”**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين لتأثير معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالاحتيال

النظرة الجديدة تقوم بتخصيص مستويات من الموظفين أكثر خبرة في معالجة مخاطر الاحتيال.

3. دراسة (Jack et al., 2012) بعنوان:

**“The Evolution of Fraud Theory”**

عملت هذه الدراسة على إعادة النظر في مثلث الاحتيال وتبسيط الضوء على نتائج البحوث الأخيرة والتفكير المعاصر في المجتمع لمكافحة الغش والاحتيال؛ وذلك بهدف تطوير نموذج شامل لمكافحة الاحتيال لاستخدامه في الأبحاث وتدريب العلوم المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ارتكزت الدراسة على أهمية مثلث الاحتيال كنموذج لتقييم مخاطر الاحتيال؛ باعتباره عنصر من عناصر خطة التدقيق الشاملة، إضافة إلى مسؤولية مدقق الحسابات في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال والمُشار إليها عبر التوجيهات المُقدّمة من قبل كلاً من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) في العام (2010).

قدّمت هذه الدراسة رؤى الباحثين والممارسين في نموذج متكامل لمكافحة الاحتيال يعكس التفكير الحالي لعوامل حدوث الاحتيال؛ ويعمل على تعزيز فهم دوافع الاحتيال والغش، وتحسين قدرة المجتمع لمكافحة الاحتيال ومنع حدوثه، وامتلاك القدرة على التحقيق فيه ومعالجته؛ حيث يشتمل هذا النموذج على الجوانب الرئيسية لعوامل الاحتيال ذو فائدة تعليمية في الفصول الدراسية وذو فائدة تطبيقية في الممارسة المهنية لتدقيق الحسابات.

4. دراسة (Al Matarneh, 2011) بعنوان:

**“The Commitment of Jordanian Auditors to Assess Audit Risks”**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قيام المدققين الأردنيين بإجراءات تقدير مخاطر التدقيق خلال عملية التدقيق، وبشكل أكثر تحديداً تم التأكد من قيام المدققين بعملية تقدير الخطر الملازم، وخطر الرقابة، وخطر الاكتشاف مكونات خطر التدقيق عند قيامهم بتدقيق التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة مكونة

1. لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية؛ ويتفرع عن هذا الفرض الرئيس ثلاثة فروض فرعية هي الآتية:
  - 1.1 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغط.
  - 2.1 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص.
  - 3.1 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.
2. لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول؛ ويتفرع عن هذا الفرض الرئيس ثلاثة فروض فرعية هي الآتية:
  - 1.2 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغط.
  - 2.2 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص.
  - 3.2 لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.

### منهجية الدراسة

يحاول الباحث في هذه الدراسة قياس مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بالإطار النظري المتاحة في الكتب والرسائل الجامعية والدوريات وإرشادات المنظمات المهنية؛ بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، وعلى المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة التي تضمنت عوامل الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال؛

(SAS No.99) بعد صدوره، كما تعرضت الدراسة إلى مقارنة هذا المعيار بمعيار التدقيق (SAS No.82)، لإظهار الاختلافات فيما بينهما خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات كشف الاحتيال ومنعه.

ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية للمحاسبين القانونيين في ولاية ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها (300) عضو؛ حيث تضمنت (150) من شركاء ومديري شركة ويسكونسن، و(150) مدقق حسابات من المحاسبة العامة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن شركاء التدقيق المشمولين في عينة الدراسة لديهم إدراك كافٍ بنسبة أكبر من مديري التدقيق فيما يتعلق بتأثير المعيار (99) على مسؤولية المدقق في كشف الاحتيال، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التغيير في إجراءات التدقيق بناء على متطلبات المعيار (99) سوف يؤدي إلى زيادة فاعلية التدقيق، لكن قد يكون ذلك على حساب ثقة الطرف الثالث في عملية التدقيق.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت مخاطر الاحتيال ودراسة الآثار المتأتمية من قيام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال وانعكاسات ذلك على أداء مدققي الحسابات في الأسواق المالية المختلفة. لكن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة كونها تناولت كافة عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال المشار إليها ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (240)، إضافة إلى كونها تناولت بيئة الأعمال السورية؛ حيث استهدفت الدراسة آراء مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية للتعرف على مدى التزامهم بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال.

### فرضيات الدراسة

استناداً إلى ما سبق وتحقيقاً لأهداف الدراسة؛ تم وضع الفرضان الرئيسان الآتيان:

وذلك بعد الرجوع إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة.

### الإطار النظري للدراسة

#### مفهوم مخاطر الأخطاء الجوهرية وأهميتها تقييمها

يقصد بمخاطر الأخطاء الجوهرية مخاطر أن تكون البيانات المالية مضللة بشكل جوهري قبل إجراء عملية التدقيق (Arens et al., 2014, P273)؛ حيث تنشأ تلك المخاطر إما من الخطأ أو الاحتيال (IFAC, 2012, ISA No. 240: Par.2).

إن وجوب تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال ليست مطلوبة فقط من قبل معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC)؛ فقد أوجبت نشرة إجراءات المراجعة رقم (99) الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) ضرورة قيام مدققي الحسابات بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال عند مستوى القوائم المالية (AICPA, 2002, SAS No.99: AU section 316)؛ كما أوجب معيار التدقيق رقم (12) الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) قيام مدققي الحسابات بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء الناجمة عن الاحتيال أم الخطأ (PCAOB, 2010, AS:12).

تأتي أهمية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال من أن عملية تقييم المخاطر غير المناسبة يمكن أن تؤدي إلى توزيع غير كاف أو غير فعال لموارد التدقيق (Hajiha, 2012, P379)؛ حيث أشار مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) في تقريره الصادر في عام (2013) - بعد فحصه لـ (455) حالة تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى أن معظم حالات الخلل في تصميم إجراءات التدقيق تعود إلى مخاطر الاحتيال، وإلى نقص خبرة المدققين في التعامل مع مؤشرات الاحتيال (McKee, 2014, P28).

#### مفهوم الاحتيال وأنواعه وعوامله

يُعرفُ الاحتيال (Fraud) بأنه عبارة عن فعل مقصود من

قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفون بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية (IFAC, 2012, ISA No. 240: Par.11). ورغم أن الاحتيال هو مفهوم قانوني واسع لأهداف معايير التدقيق الدولية، غير أن المدقق معني بالاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية؛ حيث يوجد نوعان رئيسان من البيانات الخاطئة المقصودة ذات الصلة بالتدقيق هي: البيانات الخاطئة الناتجة عن تقرير مالي احتيالي، والبيانات الخاطئة الناتجة عن سوء تخصيص الأصول (Ibid, Par.3).

يقصد بالتقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent Financial Reporting) الأخطاء المتعمدة في المبالغ والإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية لخداع المستخدمين، وغالباً ما تسمى غش الإدارة. بينما يقصد بسوء تخصيص الأصول (Misappropriation of Assets): عملية احتيال تنطوي على سرقة أصول المنشأة؛ وغالباً ما تسمى الاختلاس (Arens et al., 2014, P165).

تُصنّف عوامل مخاطر الاحتيال ضمن ثلاث مجموعات هي الآتية (Jacqueline, 2011, P110):

- الدوافع/الضغوط (Incentives/Pressures)
  - الفرص (Opportunities)
  - المواقف/التبريرات (Attitudes/Rationalizations)
- حيث تشكل الحالات الثلاث السابقة ما يعرف بمثلث الاحتيال (Arens et al., 2014, P335).

وقد أدرج معيار التدقيق الدولي رقم (240) - ضمن الملحق رقم (1) - قائمة بأهم "عوامل مخاطر الاحتيال" (Fraud Risk Factor) الواجب على مدققي الحسابات تقييمها، وعرف تلك العوامل على أنها الأحداث أو الظروف التي تشير إلى دافع ما أو ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال أو إتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال (IFAC, 2012, ISA No. 240: Par.11).

تعتبر عوامل مخاطر الاحتيال أحد أهم مصادر المعلومات التي يستخدمها المدقق لتقييم مخاطر الاحتيال أثناء مرحلة التخطيط لتدقيق البيانات المالية (Arens et al., 2014, P340)، حيث يتوجب على المدقق استخدام أعلى

من القانون على ارتباط الهيئة برئيس مجلس الوزراء وتمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وأن يتم إدارتها من قبل "مجلس مفوضين" مكون من سبعة أعضاء، كما أوكلت المادة الثالثة من القانون (22) إلى الهيئة مهمة تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

ومن الجدير بالذكر أن المادة السادسة من القانون (22) نصت على خضوع شركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق المعتمدة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإشراف ورقابة مجلس المفوضين في الهيئة.

كما يخضع لإشراف الهيئة كافة الشركات المساهمة المرخصة في سورية سواء كانت مدرجة ضمن السوق المالي أم لم تكن؛ حيث بلغ عدد تلك الشركات حتى عام 2015 (53) شركة موزعين على سبعة قطاعات على الشكل الآتي<sup>3</sup>:

(قطاع البنوك عدد 14/، قطاع التأمين عدد 7/، قطاع الخدمات عدد 11/، القطاع الصناعي عدد 6/، القطاع الزراعي عدد 7/، قطاع الاتصالات عدد 2/، قطاع الصرافة عدد 6/). وعلى أثر إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية؛ تم إنشاء "سوق دمشق للأوراق المالية" بموجب المرسوم التشريعي رقم (55) في عام 2006، وقد نصت المادة الخامسة من المرسوم (55) على أن يرتبط "سوق دمشق للأوراق المالية" بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ويعمل تحت إشرافها.

وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حتى عام 2015 (24) شركة مساهمة من أصل (53) شركة مسجلة ضمن هيئة الأوراق والأسواق المالية موزعين على الشكل الآتي<sup>4</sup>:

(قطاع البنوك عدد 14/، قطاع التأمين عدد 6/، قطاع الخدمات عدد 2/، القطاع الصناعي عدد 1/، القطاع الزراعي عدد 1/).

#### الإطار العملي للدراسة

#### مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة مدققي الحسابات المعتمدين

درجات الشك المهني أثناء تقييمه لتلك العوامل؛ فقد دلت الدراسات على أن العصف الذهني عالي الجودة يعمل على تحسين العلاقة بين عوامل مخاطر الاحتيال وتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال (Brazel et al., 2010, P1273).

#### الإطار التنظيمي لمهنة المحاسبة والتدقيق في سورية

صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية بموجب القانون (33) في عام 2009؛ حيث نصت المادة الثانية من القانون على تشكيل "مجلس المحاسبة والتدقيق" والمؤلف من خمسة عشر عضواً برئاسة وزير المالية، وحددت أهداف المجلس بشكل رئيس في الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق للارتقاء بمستوى أدائها، إضافة إلى الرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.

كما أوكلت المادة الخامسة من القانون (33) إلى "مجلس المحاسبة والتدقيق" مجموعة من المهام أهمها:

- إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية ومعايير التقييم الدولية.
- متابعة التطور في مجال النظم والمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة على المستوى الدولي ومتابعة حسن تطبيقها في سورية.
- الرقابة على مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة التي تقوم بمراجعة حسابات شركات الأموال بالتعاون مع التنظيم المهني.

حيث يقصد بالتنظيم المهني "جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا" وهي عبارة عن جمعية مهنية أسست في مدينة دمشق بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 1109 لعام 1958، وتم إشهارها بموجب القرار رقم 601 بتاريخ 1961/5/17، الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل<sup>2</sup>.

#### نبذة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

أحدثت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القانون رقم (22) في عام 2005؛ حيث نصت المادة الثانية

خاصة بأفراد العينة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، والمنصب الوظيفي)، انظر جدول رقم (2).

القسم الثاني: اشتمل على عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال؛ حيث قُسمت إلى محورين رئيسيين كل محور مُقسّم إلى ثلاثة محاور فرعية وذلك بما يمكن من قياس فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها؛ وقد قُسمت إجابات أفراد العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. انظر الجداول ذوات الأرقام (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، و(10).

وللتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم معامل (كرونباخ-ألفا) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم؛ حيث يوضح الجدول الآتي نتائج هذا الاختبار:

### جدول (1)

نتائج اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

عدد المتغيرات	كرونباخ-ألفا
67	0.858

نجد من الجدول رقم (1) أن معامل (كرونباخ-ألفا) لإجابات عينة الدراسة قد بلغ (85.8%) وهذه النسبة جيدة جداً وتدل على جودة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (2) توزيع الخاصية لعينة الدراسة:

لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددهم (57) مدقق حسابات موزعين على (6) شركات محدودة المسؤولية و27 مكتب فردي) وذلك استناداً إلى البيانات الرسمية المنشورة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام 2015<sup>5</sup>. وقد تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (45) مدقق حسابات (بما يُمثل 78.95% من المجتمع المدروس)؛ وبناء عليه فقد تم توزيع (45) استبانة على مدققي الحسابات في تلك الشركات والمكاتب الفردية، وكان عدد الاستبانات التي حصلنا عليها (37) استبانة جميعها صالحة للدراسة؛ بمعدل استجابة بلغ (82.22%).

### أداة جمع البيانات

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد اختبرت من قبل مجموعة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حيث طلب منهم الإجابة على الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها، وقد أجرى الباحث مقابلة شخصية مع كل منهم وأخذ ملاحظاتهم كلها في الحسبان عند إعداد قائمة الاستبيان النهائية، كما تم تحكيم الاستبيان من قبل بعض أساتذة المحاسبة والتدقيق في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق للتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على قياس مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما:

القسم الأول: خطاب موجه من الباحث إلى أفراد عينة الدراسة يوضح فيه أهداف الدراسة ونطاقها، فضلاً عن بيانات

جدول (2)  
توزيع الخاصية لعينة الدراسة

الخاصية	توزيع الخاصية
المؤهل العلمي	4 دكتوراه 3 دبلوم عال 10 ماجستير 20 إجازة جامعية
سنوات الخبرة	14 أقل من 5 سنوات 4 من 10-15 سنة 9 من 5-10 سنوات 10 15 سنة فما فوق
التخصص	13 مالية ومصرفية 3 إدارة أعمال 21 محاسبة
المنصب الوظيفي	10 شريك/ مدير 14 مدقق رئيس 5 مدير تدقيق 8 مساعد مدقق

4. إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم بمنصب مدقق رئيس، حيث بلغت نسبتهم (37.84%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة؛ ويعود ذلك إلى قلة عدد الشركات المُعتمدة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية نسبة إلى عدد المكاتب الفردية والتي لا تحوي ضمن هيكلها التنظيمي سوى على مناصبي مدقق رئيس ومساعد مدقق؛ حيث يوجد (27) مكتب فردي مُعتمد مقابل وجود (6) شركات فقط.

**الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات**  
يهدف عرض نتائج الدراسة ووصف إجابات وآراء المستجيبين التي انبثقت عن أسئلة الاستبانة، تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS) اختصاراً لـ "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" "Statistical Package for Social Sciences"، وتتمثل تلك الأساليب في:  
أ. المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean): كأحد أبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ما يأتي:

1. إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون إجازة جامعية حيث بلغت نسبتهم (54.05%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، يليهم حملة درجة الماجستير بنسبة بلغت (27.03%)، ومن ثم حملة درجة الدكتوراه بنسبة بلغت (10.81%)؛ وفي المرتبة الأخيرة حملة درجة الدبلوم بنسبة بلغت (8.11%).
2. إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن يملكون خبرة أقل من 5 سنوات، حيث بلغت نسبتهم (37.84%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة؛ ويعود ذلك إلى حداثة تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية إضافة إلى حداثة إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
3. بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من تخصص المحاسبة (56.76%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في مقابل (43.24%) لباقي التخصصات؛ ويعود ذلك إلى سماح قانون تنظيم المحاسبة والتدقيق للخريجين من باقي تخصصات كليات الاقتصاد في سورية (مصارف وتمويل، إدارة أعمال، إحصاء) بالحصول على شهادة محاسب قانوني ومزاولة المهنة.

رقم (3) فيشير إلى حيادي، أما رقم (2) فيشير إلى غير موافق، أما الرقم (1) فيشير إلى غير موافق بشدة، ومن أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة قام الباحث بوضع ثلاثة مستويات على النحو الآتي: التزام مرتفع إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (4-5)، والتزام متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (3-3.99)، والتزام منخفض إذا كان الوسط الحسابي يقع بين (1-2.99).

ب. الانحراف المعياري (Standard Deviation): كأحد أبرز مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ت. اختبار T للعينة الواحدة (T Student Test-One Sample): وذلك لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية لها التي قيست متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي عند مستوى ثقة يساوي إلى (95%).

#### تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تبين الجداول ذوات الأرقام (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، و(10) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على الشكل الآتي:

#### إجراءات معالجة الاستبانة

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (5) إلى موافق بشدة، أما رقم (4) فيشير إلى موافق، أما

### جدول (3)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية والمتعلقة بالدوافع والضغوط

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	درجة عالية من المنافسة أو تشبع السوق، بصاحب ذلك هوامش متراجعة	3.57	0.765	4.512	36	0.000
2	تعرض السوق لتغيرات سريعة، مثل تغيرات في التكنولوجيا أو تقادم المنتج أو تغير في أسعار الفائدة	3.41	0.985	2.504	36	0.017
3	انخفاضات كبيرة في طلب العملاء وزيادة فشل الأعمال إما في الصناعة أو الاقتصاد ككل	3.54	0.767	4.286	36	0.000
4	خسائر تشغيلية تجعل تهديد الإفلاس أو حبس الرهن أو الاستيلاء العدائي وشيك الحدوث	3.49	0.837	3.534	36	0.001
5	تدفقات نقدية سلبية متكررة من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات، بينما يتم الإبلاغ عن أرباح ونمو فيها	4.11	0.315	21.412	36	0.000
6	نمو سريع أو ربحية غير عادية خاصة إذا ما تم مقارنتها مع نمو أو ربحية الشركات الأخرى في نفس القطاع	3.78	0.630	7.572	36	0.000
7	متطلبات محاسبية أو قانونية أو تنظيمية جديدة	3.32	0.669	2.949	36	0.006
8	توقعات ربحية أو مستوى اتجاه لمحلي الاستثمار والدائنين والأطراف الخارجية (وبشكل خاص توقعات جزئية أو غير واقعية)، بما في ذلك توقعات خلقتها الإدارة، وعلى سبيل المثال نشرات صحفية أو تقارير سنوية مفرطة في التفاؤل	3.78	0.534	8.926	36	0.000

9	الحاجة إلى الحصول على تمويل إضافي للديون أو حقوق الملكية للمحافظة على وضع تنافسي، بما في ذلك الأبحاث الرئيسية أو المصروفات الرأسمالية	4.00	0.333	18.248	36	0.000
10	قدرة هامشية على تلبية متطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية أو تسديد الديون أو متطلبات موثيق الديون الأخرى	3.57	0.728	4.742	36	0.000
11	آثار عكسية محسوسة أو فعلية للإبلاغ عن نتائج مالية ضعيفة لمعاملات هامة معلقة مثل دمج منشآت أعمال أو منح عقود	3.27	0.560	2.935	36	0.006
12	حصص مالية هامة في المنشأة	3.62	0.924	4.094	36	0.000
13	أجزاء كبيرة من تعويضات الإدارة (على سبيل المثال: المكافآت وخيارات الأسهم وترتيبات الأرباح) تعتمد على تحقيق أهداف قوية لأسعار الأسهم ونتائج التشغيل والمركز المالي أو التدفق النقدي	3.95	0.621	9.263	36	0.000
14	ضمانات شخصية لديون المنشأة	3.81	0.811	6.082	36	0.000
15	هناك ضغوط مفروطة على الإدارة أو الموظفين لتلبية الأهداف المالية التي حددها المكلفون بالحوكمة، بما في ذلك المبيعات أو أهداف حوافز الربحية	3.78	0.672	7.092	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>3.67</b>	<b>0.677</b>	<b>7.210</b>	<b>36</b>	<b>0.002</b>

وبشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغوط كان التزاماً متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.67)، وهو متوسط يقع بين (3- 3.99).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (3) تركيز اهتمام مدققي الحسابات على تقييم العوامل المتعلقة بالدوافع والضغوط والناشئة عن كل من: التدفقات النقدية السلبية المتكررة من العمليات والحاجة إلى الحصول على تمويل إضافي للديون، والمُتمثلة في البنود (5) و(9) على التوالي؛ في حين عدم إيلائهم الأهمية المطلوبة بالنسبة لباقي العوامل.

#### جدول (4)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	معاملات هامة لأطراف ذات علاقة ليست ضمن سير العمل العادي، أو مع منشآت ذات علاقة لم يتم تدقيقها أو قامت شركة أخرى بتدقيقها	3.95	0.848	6.785	36	0.000
2	وجود مالي قوي أو قدرة على السيطرة على قطاع صناعة معين يتيح للمنشأة فرض الأحكام أو الشروط على المزودين أو العملاء مما قد ينجم عنه معاملات غير مناسبة أو غير عادية	3.59	0.621	4.745	36	0.000
3	أصول أو التزامات أو إيرادات أو مصاريف مبنية على تقديرات هامة تتضمن أحكاماً شخصية أو شكوكاً من الصعب تدعيمها	3.95	0.229	25.100	36	0.000
4	معاملات هامة أو غير عادية أو معقدة جداً، لاسيما تلك القريبة من نهاية الفترة	4.16	0.501	14.117	36	0.000

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
5	عمليات هامة موجودة أو يتم إجراؤها على حدود دولية في اختصاصات حيث توجد بيانات عمل وثقافات مختلفة	2.32	0.818	-5.022	36	0.000
6	استخدام وسطاء عمل في معاملات لا يبدو أن لها مبرراً واضحاً فيما يتعلق بالعمل	3.57	0.765	4.512	36	0.000
7	حسابات مصرفية هامة أو عمليات شركات تابعة أو فروعاً في اختصاصات ذات حماية من الضرائب لا تبدو أن لها مبرراً واضحاً	4.11	0.315	21.412	36	0.000
8	سيطرة شخص واحد أو مجموعة من صغيرة على الإدارة (في منشأة لا يديرها مالكها) بدون أنظمة رقابية بديلة	4.68	0.747	13.638	36	0.000
9	إشراف غير فعال من قبل المكلفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية	4.68	0.580	17.575	36	0.000
10	صعوبة في تحديد المنظمة أو الأفراد الذين لهم حصة مسيطرة في المنشأة	2.89	0.458	-1.434	36	0.160
11	هيكل تنظيمي معقد بشكل مبالغ فيه يتضمن منشآت قانونية أو خطوط إدارية للسلطة غير عادية	3.78	0.534	8.926	36	0.000
12	نسبة عالية من التغيير في الإدارة العليا أو المستشارين القانونيين أو المكلفين بالحوكمة	3.95	0.405	14.223	36	0.000
13	متابعة غير كافية لأنظمة الرقابة، بما في ذلك أنظمة الرقابة الآلية وأنظمة الرقابة على التقارير المالية المرحلية (حيث يطلب تقديم التقارير الخارجية)	4.05	0.405	15.848	36	0.000
14	معدلات دوران مرتفعة أو تعيين موظفين غير فاعلين في المحاسبة أو التدقيق الداخلي أو تقنية المعلومات	3.49	0.768	3.852	36	0.000
15	أنظمة محاسبة أو معلومات غير فعالة، بما في ذلك حالات تتضمن نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية	4.16	0.374	18.917	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>3.82</b>	<b>0.558</b>	<b>10.880</b>	<b>36</b>	<b>0.011</b>

ويشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص كان التزاماً متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.82)، وهو متوسط يقع بين (3- 3.99).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (4) تركيز اهتمام مدققي الحسابات على تقييم العوامل المتعلقة بنواحي الضعف في الرقابة الداخلية، والمُتمثلة في البنود (8)، (9)، (13)، و(15) على التوالي؛ في حين عدم إيلائهم الأهمية المطلوبة بالنسبة لباقي العوامل.

## جدول (5)

## مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	اتصال أو تنفيذ أو دعم أو فرض غير فعال لقيم المنشأة أو معاييرها الأخلاقية من قبل الإدارة أو إيصال قيم أو معايير أخلاقية غير مناسبة	3.78	0.712	6.692	36	0.000
2	مشاركة غير مالية مفرطة من قبل الإدارة في اختيار سياسات محاسبية أو تحديد تقديرات هامة أو انشغالها في تلك الأمور	3.78	0.630	7.572	36	0.000
3	ماضي معروف بانتهاك قوانين الأوراق المالية أو القوانين والأنظمة الأخرى، أو ادعاءات ضد المنشأة أو إدارتها العليا بوجود احتيال أو انتهاكات للقوانين والأنظمة	4.11	0.567	11.891	36	0.000
4	اهتمام زائد من قبل الإدارة لتحقيق أو زيادة سعر الأسهم أو اتجاه الأرباح	3.38	0.924	2.492	36	0.017
5	ممارسة الإدارة بإلزام المحللين والدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بتحقيق توقعات قوية أو غير واقعية	2.38	0.828	-4.565	36	0.000
6	فشل الإدارة في تصحيح نواحي الضعف الهامة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب	3.95	0.229	25.100	36	0.000
7	اهتمام الإدارة باستخدام وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المبلغ عنها لأسباب تتعلق بالضريبة	3.38	0.594	3.875	36	0.000
8	روح معنوية متدنية للإدارة	3.59	0.798	4.533	36	0.000
9	لا يميز المالك/المدير بين المعاملات الشخصية ومعاملات المنشأة	3.89	0.567	9.571	36	0.000
10	نزاع بين المساهمين في منشأة يملكها عدد صغير منهم	3.73	0.871	5.097	36	0.000
11	محاولات متكررة للإدارة لتبرير المحاسبة الهامشية أو غير المناسبة على أساس الأهمية النسبية	2.54	0.960	-2.911	36	0.006
12	العلاقة بين الإدارة والمدقق الحالي أو السابق متوترة	4.00	0.471	12.903	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>3.54</b>	<b>0.679</b>	<b>6.854</b>	<b>36</b>	<b>0.002</b>

وبشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات كان التزاماً متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.54)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (5) تركيز اهتمام مدققي الحسابات على تقييم العوامل المتعلقة بكل من: انتهاك القوانين والأنظمة وطبيعة العلاقة بين الإدارة والمدقق، والمُتمثلة في البنود (3) و(12) على التوالي؛ في حين عدم إيلائهم الأهمية المطلوبة بالنسبة لباقي العوامل.

## جدول (6)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدوافع والضغوط	3.67	0.677	7.210	36	0.002
الفرص	3.82	0.558	10.880	36	0.011
المواقف والتبريرات	3.54	0.679	6.854	36	0.002
<b>الفرضية الرئيسية الأولى</b>	<b>3.68</b>	<b>0.638</b>	<b>8.315</b>	<b>36</b>	<b>0.005</b>

والتبريرات وبمتوسط حسابي بلغ (3.54). وبشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية كان التزاماً متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمجموعات الثلاث (3.68)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص جاء في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.82)، يليه الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالدوافع والضغوط وبمتوسط حسابي بلغ (3.67)؛ ومن ثمَّ الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالمواقف

## جدول (7)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغوط

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	وجود التزامات مالية شخصية على الإدارة أو الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى	4.11	0.809	8.331	36	0.000
2	تسريح فعلي أو متوقع للموظفين في المستقبل	4.24	0.683	11.067	36	0.000
3	تغييرات حديثة أو متوقعة لتعويضات أو خطط منافع الموظفين	4.14	0.585	11.801	36	0.000
4	الترقيات والتعويضات والمكافآت الأخرى غير المتوقعة مع توقعات الموظفين	4.32	0.626	12.868	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>4.20</b>	<b>0.676</b>	<b>11.017</b>	<b>36</b>	<b>0.000</b>

مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغوط كان التزاماً مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.20)، وهو متوسط يقع بين (4-5).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن كافة البنود المتعلقة بالدوافع والضغوط كانت محل اهتمام مدققي الحسابات؛ حيث لم يقل المتوسط الحسابي لأي من تلك البنود عن (4.00). وبشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل

## جدول (8)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	مبالغ نقدية كبيرة في الصندوق أو خاضعة للمعاملات	4.49	0.559	16.180	36	0.000
2	بنود مخزون صغيرة الحجم أو ذات قيمة عالية أو عليها طلب كبير	4.57	0.689	13.843	36	0.000
3	أصول سهلة التحويل مثل السندات لحاملها أو ألماس أو رقائق الحاسب الآلي	4.46	0.900	9.859	36	0.000
4	أصول ثابتة صغيرة الحجم أو لم تتحدد ملكيتها	4.51	0.651	14.148	36	0.000
5	فصل غير كافٍ للواجبات أو الاختبارات المستقلة	4.11	0.458	14.701	36	0.000
6	إشراف غير كافٍ على مصروفات الإدارة العليا، مثل السفر والتعويضات الأخرى	4.00	0.577	10.536	36	0.000
7	إشراف غير كافٍ للإدارة على الموظفين المسؤولين عن الأصول، على سبيل المثال إشراف أو متابعة غير كافية على المواقع البعيدة	4.19	0.811	8.920	36	0.000
8	تصنيف غير مناسب للموظفين الذين يقدمون طلبات والذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأصول	4.14	0.822	8.400	36	0.000
9	حفظ غير مناسب للسجلات فيما يتعلق بالأصول	4.46	0.505	17.571	36	0.000
10	نظام تفويض وموافقة على العمليات غير مناسب (على سبيل المثال في الشراء)	4.49	0.768	11.771	36	0.000
11	وسائل حماية فعلية غير كافية للنقد أو الاستثمارات أو المخزون أو الأصول الثابتة	4.51	0.692	13.302	36	0.000
12	عدم وجود إجراءات مطابقة كاملة وفي حينها للأصول	4.22	0.417	17.726	36	0.000
13	عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المرتجعة	4.11	0.567	11.891	36	0.000
14	عدم وجود إجازات إجبارية للموظفين الذين يقومون بأداء مهام رقابة رئيسية	4.00	0.707	8.602	36	0.000
15	فهم غير كافٍ من قبل الإدارة لتقنية المعلومات مما يتيح لموظفي تقنية المعلومات سوء استخدام الأصول	3.86	0.822	6.400	36	0.000
16	أنظمة رقابية غير كافية على الوصول إلى السجلات المؤتمتة، بما في ذلك أساليب الرقابة على أنظمة الحاسب الآلي وسجلات الأحداث ومراجعتها	4.16	0.374	18.917	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>4.27</b>	<b>0.645</b>	<b>12.673</b>	<b>36</b>	<b>0.000</b>

ويشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص كان التزاماً مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.27)، وهو متوسط يقع بين (4-5).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن غالبية البنود المتعلقة بالفرص كانت محل اهتمام مدققي الحسابات؛ إذ أنه -وباستثناء البند رقم (15) المتعلق بمستوى فهم الإدارة لتقنية المعلومات- لم يقل المتوسط الحسابي لأي من تلك البنود عن (4.00).

## جدول (9)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
1	إهمال الحاجة إلى متابعة أو تقليل المخاطر المتعلقة بسوء استخدام الأصول	4.59	0.599	16.192	36	0.000
2	إهمال الرقابة الداخلية على سوء استخدام الأصول بتجاوز أنظمة الرقابة أو الفشل في اتخاذ الإجراءات التشخيصية المناسبة حول نواحي الضعف في الرقابة الداخلية	4.11	0.315	21.412	36	0.000
3	سلوك يدل على عدم الرضا عن المنشأة أو طريقة معاملتها للموظفين	3.86	0.822	6.400	36	0.000
4	تغيرات في السلوك أو نمط الحياة قد تدل على سوء استخدام الأصول	3.68	0.784	5.245	36	0.000
5	التسامح بشأن السرقات من صندوق النثرية	4.24	0.925	8.174	36	0.000
	<b>المتوسط العام</b>	<b>4.10</b>	<b>0.689</b>	<b>11.484</b>	<b>36</b>	<b>0.000</b>

ويشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات كان التزاماً مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.10)، وهو متوسط يقع بين (4-5).

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن غالبية البنود المتعلقة بالمواقف والتبريرات كانت محل اهتمام مدققي الحسابات؛ إذ أنه -وباستثناء البندين (3) و(4) المتعلقين بأنماط سلوك الموظفين- لم يقل المتوسط الحسابي لأي من تلك البنود عن (4.00).

## جدول (10)

مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدوافع والضغوط	4.20	0.676	11.017	36	0.000
الفرص	4.27	0.645	12.673	36	0.000
المواقف والتبريرات	4.10	0.689	11.484	36	0.000
<b>الفرضية الرئيسية الثانية</b>	<b>4.19</b>	<b>0.670</b>	<b>11.725</b>	<b>36</b>	<b>0.000</b>

المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.27)، يليه الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالدوافع والضغوط وبمتوسط حسابي بلغ (4.20)؛ ومن ثمَّ الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالمواقف

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص جاء في

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات. وبالعودة للجدول رقم (5) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (3.54)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، ومن ثمّ فإنّ التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعدّ التزاماً متوسطاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (5) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.002) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.
4. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغط. وبالعودة للجدول رقم (7) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (4.20)، وهو متوسط يقع بين (4-5)، ومن ثمّ فإنّ التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعدّ التزاماً مرتفعاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (7) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.000) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالدوافع والضغط.
5. اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص. وبالعودة للجدول رقم (8) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (4.27)، وهو متوسط يقع بين (4-5)، ومن ثمّ فإنّ التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعدّ التزاماً مرتفعاً.

والتبريرات وبمتوسط حسابي بلغ (4.10). وبشكل عام نجد إن التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول كان التزاماً مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمجموعات الثلاث (4.19)، وهو متوسط يقع بين (4-5).

#### اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والرئيسية

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغط. وبالعودة للجدول رقم (3) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (3.67)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، ومن ثمّ فإنّ التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعدّ التزاماً متوسطاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (3) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.002) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالدوافع والضغط.
2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص: لا يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص. وبالعودة للجدول رقم (4) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (3.82)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، ومن ثمّ فإنّ التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعدّ التزاماً متوسطاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.011) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناءً عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بالفرص.

الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول. وبالعودة للجدول رقم (10) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (4.19)، وهو متوسط يقع بين (4-5)، ومن ثم فإن التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعد التزاماً مرتفعاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (10) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.000) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول.

### النتائج والتوصيات

#### النتائج

1. يلتزم مدققو الحسابات التزاماً مرتفعاً بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول؛ حيث جاءت درجة الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالفرص هي الأعلى، يليها العوامل المتعلقة بالدوافع والضغط، ومن ثم العوامل المتعلقة بالمواقف والتبريرات.
2. يلتزم مدققو الحسابات التزاماً متوسطاً بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتياطية؛ حيث جاءت درجة الالتزام بتقييم العوامل المتعلقة بالفرص هي الأعلى، يليها العوامل المتعلقة بالدوافع والضغط، ومن ثم العوامل المتعلقة بالمواقف والتبريرات.
3. النتيجة الكلية لهذه الدراسة أن مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ملتزمون بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال؛ وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة كل من: (المطر، 2013)، (جعارة، 2012)، (المومني وبدور، 2008)، و (Blay et al., 2007).

فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (8) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.000) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالفرص.

6. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص: لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات. وبالعودة للجدول رقم (9) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (4.10)، وهو متوسط يقع بين (4-5)، ومن ثم فإن التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعد التزاماً مرتفعاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (9) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.000) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن سوء تخصيص الأصول والمتعلقة بالمواقف والتبريرات.
7. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص: لا يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتياطية. وبالعودة للجدول رقم (6) نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة بلغ (3.68)، وهو متوسط يقع بين (3-3.99)، ومن ثم فإن التزام مدققي الحسابات بتقييم تلك العوامل يعد التزاماً متوسطاً. فضلاً عن ذلك وبالعودة إلى الجدول رقم (6) نلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار (t-test) يساوي إلى (0.005) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وبناء عليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص: يلتزم مدققو الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتياطية.
8. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص: لا يلتزم مدققو

## التوصيات

2. ضرورة اتخاذ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية التدابير الكفيلة بالتحقق من التزام مدققي الحسابات المعتمدين بكافة إجراءات تقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتياطي في ظل معايير التدقيق الدولية (كمراجعة النظير، والتحقق من كفاية التوثيق لأوراق عمل مدققي الحسابات، وتطبيق متطلبات رقابة الجودة).

1. ضرورة إيلاء مدققي الحسابات الاهتمام الأكبر بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن التقارير المالية الاحتمالية والمتعلقة بكل من: الدوافع والضغط، الفرص، والمواقف والتبريرات وذلك أثناء القيام بتدقيق البيانات المالية للشركات المسجلة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

## الهوامش

1. في الأدبيات (Material Misstatements) تمت ترجمة مصطلح والمراجع العربية إلى عدة مصطلحات منها: (التضليل الجوهري، التحريف الجوهري، الأخطاء الجوهرية، الأخطاء المادية... الخ)؛ وقد تم اعتماد مصطلح (الأخطاء الجوهرية) انسجاماً مع الترجمة المعتمدة لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية الصادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في عمان - الأردن.
2. <http://www.asca.sy/index.php/about-asca/about>. Retrieved on 29/11/2015.
3. [http://scfms.sy/companies/ar/22/0/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%88-](http://scfms.sy/companies/ar/22/0/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D8%A5%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7)
4. [http://www.dse.sy/user/?page=issuers\\_company](http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company). Retrieved on 29/11/2015.
5. <http://scfms.sy/auditors/ar/6/0/%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA>. Retrieved on 08/08/2015.

## المراجع

## المراجع العربية

المرسوم التشريعي رقم /55/ الخاص بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية، تاريخ: 2006/10/01.  
المطر، ماجد خلف محمد، 2013، مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتياطي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن.  
المومني، منذر، وبدور، جمال، 2008، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 1، 39-61.

جعارة، أسامة عمر، 2012، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتياطي/الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة - دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 2، 182-199.  
قانون رقم /22/ الخاص بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، تاريخ: 2005/6/19.  
قانون رقم /33/ الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية، تاريخ: 2009/12/01.  
محمد، عمر أحمد، 2013، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتياطي في الشركات المساهمة السورية - دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، 463-487.

### المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Ja'arah, O. Osama. 2012. Methods of the External auditor in Detecting Fraud in the Financial Statements of Public Shareholding Companies-Survey In the Offices of the External Auditors in Jordan, *Journal of Administrative Sciences studies*, 39 (2): 182-199.
- Law No. /22/ relating to creation of Syrian Commission on Financial Markets and Securities, Date: 19/06/2005.
- Law No. /33/ relating to regulation Accounting and Auditing Profession in Syria, Date: 01/12/2009.
- Mohammed, A. Omar. 2013. The Role of Audit Committees in Reducing Fraud at Syrian Shareholding Companies-Field Study, *Journal of Economic and Legal Sciences of Damascus University*, 29 (2): 463-487.

### المراجع الأجنبية

- Al-Matarneh, Ghassan. 2011. The Commitment of Jordanian Auditors to Assess Audit Risks, *International Journal of Business and Management*, 6 (11): 267-274.
- Alvin A. Arens, Randal J. Elder, and Mark S. Beasley. 2014. *Auditing and assurance services: an integrated approach*, 15<sup>th</sup> Ed., USA: Pearson Education, Inc.
- AICPA: American Institute of Certified Public Accountants. 2002. *Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit*, Statement on Auditing Standards No. 99, New York, NY: USA.
- Blay, Allen, D. and Sneathen, L. Dwight, and Kizirian, Tom. 2007. The Effect of Fraud and Going-Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures, *International Journal of Auditing*, 11 (3): 149-163.
- Brazel, Joseph, F. and Carpenter, Tina and Jenkins, Gregory, J. 2010. Auditors' Use of Brainstorming in the Consideration of Fraud: Reports from the Field, *The Accounting Review*, 85 (4): 1273-1301.
- Brazel, Joseph F. and Jones, Keith L. and Prawitt, Douglas F. 2014. Auditors' Reactions to Inconsistencies between Financial and Nonfinancial Measures: The Interactive

- Legislative Decree No./55/ relating to creation of Damascus Securities Exchange, Date: 01/10/2006.
- Al-Mtar, K. Majid. 2013. The Extent of the Commitment of Chartered Accountants in International Auditing Standards by Determining the Risks of Material Misstatements and Fraud: An Empirical Study, *Unpublished Master Dissertation*, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jerash University, Jordan.
- Al-Momany, M. and Bdour, J. 2008. Compliance with International Auditing Standards No.240 Concerning Auditors' Responsibility for Detecting and Preventing Fraud, *Journal of Jordan University Studies*, 35 (1): 39-61.
- Effects of Fraud Risk Assessment and a Decision Prompt, *Behavioral Research in Accounting*, 26 (1): 131-156.
- Hajiha, Zohreh. 2012. Application of Delphi Method for Determining the Affecting Factors upon Audit Risk Model, *Management Science Letters*, 2: 379-390.
- IFAC: International Federation of Accountants. 2012 Ed. *ISA No.240: The Auditor's Responsibility relating to Fraud in an Audit of Financial Statements*, Issued by International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), ISBN 978-1-60815-122-6, New York: IFAC.
- Jack Dorminey, A. Scott Fleming, Mary-Jo Kranacher, Richard A. Riley, Jr. 2012. The Evolution of Fraud Theory, *Issues in Accounting Education*, 27 (2): 555-579.
- Jacqueline S. Hammersley. 2011. A Review and Model of Auditor Judgments in Fraud-Related Planning Tasks, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 30 (4): 101-128.
- Marczewski, Donald C. and Akers, Michael D. 2005. CPA's Perceptions of the Impact of SAS 99. *CPA Journal*, 75 (6): 38-40.
- McKee, Thomas, E. 2014. Evaluating Financial Fraud Risk

- During Audit Planning, *The CPA Journal*, 84 (10): 28-31.
- Mock, Theodore J. and Turner, Jerry L. 2005. Auditor Identification of Fraud Risk Factors and their Impact on Audit Programs, *International Journal of Auditing*, 9 (1): 59-77.
- PCAOB: Public Company Accounting Oversight Board. 2010a. *Auditing Standards No.12: Identifying and Assessing Risks of Material Misstatement*, Release No. 2010-004, Washington, Dc.: PCAOB.
- Popova, Velina. 2012. Integration of Fraud Risk in the Risk of Material Misstatement and the Effect on Auditors' Planning Decisions. *Virginia Polytechnic Institute and State University*. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2022227>, Retrieved on 24/8/2015.
- [www.asca.sy/index.php/about-asca/about](http://www.asca.sy/index.php/about-asca/about).
- [www.dse.sy/user/?page=issuers\\_company](http://www.dse.sy/user/?page=issuers_company).
- [www.scfms.sy/auditors/ar/6/0/](http://www.scfms.sy/auditors/ar/6/0/).
- [www.scfms.sy/companies/ar/22/0/](http://www.scfms.sy/companies/ar/22/0/).

**The Extent of Auditors' Commitment by Assessment Factors of  
Material Misstatements Risks Due to Fraud  
(Field Study at Syrian Commission on Financial Markets and Securities)**

*Samer H. Alssabagh<sup>1</sup> Hussain A. Dahdoh<sup>2</sup>*

**ABSTRACT**

The study aimed to identify the extent of auditors' commitment by assessment factors of material misstatements risks due to fraud. To achieve the study objective a questionnaire was developed that included the fraud risk factors which are classified according to the International Auditing Standards into two main groups: factors relevant to fraudulent financial reporting, and other ones relevant to misappropriation of assets; to identify the extent of auditors' commitment by assessment those factors within the research community represented by accredited auditors at Syrian Commission on Financial Markets and Securities (SCFMS). The questionnaires were distributed to a sample of accredited auditors, and then the results were analyzed and the hypotheses were checked using Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The study concluded that there is a moderate commitment by assessment factors of material misstatements risks due to fraudulent financial reporting, while having a strong commitment by assessment factors of material misstatements risks due to misappropriation of assets. The study recommended accredited auditors at Syrian Commission on Financial Markets and Securities (SCFMS) to give greater attention to assess factors of material misstatements risks due to fraudulent financial reporting which is relating to: Incentives and pressures, opportunities, attitudes and rationalizations.

**Keywords:** Material Misstatements Risks, Fraud, Syrian Commission on Financial Markets and Securities (SCFMS).

---

1 Researcher, Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University. E-mail: Samer.Alsabagh@gmail.com

2 Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University. E-mail: Dr.hd61@Yahoo.com

Received on 10/9/2015 and Accepted for Publication on 22/12/2015.